

كان ادركه في اخر صلاته ولو تامة في نفسها الصبح او جمعة او  
 مغرب او نحوها او راتبة ولا يرد ذلك على المص لم يقصر من  
 انها تامة في نفسها **لزوم الاتمام** لما صح عن ابن عباس من انه  
 الكسنة والوجه جواز قصر معادة بلها او الامتصاص  
 وقولها ثانيا اما ما او ما ما ناقص ولو لم يزل الامام الاتمام  
 بعد اخراج المأمور نفسه لم يجب عليه الاتمام لانه ليس بالامام  
 له في تلك الحالة اذمت له فاعل وهو حقيقة في حال التمسك بقيد  
 ان الاتمام حال الاقتداء فلا يرد ذلك على المص ويتفق صلاة القاصر  
 خلف من جعل المأمور حاله ونفقو الميتة القصر بخلاف المقيم  
 لو نوى القصر لم يفتقد صلاته لانه ليس من اهل القصر والمسافر  
 من اهله فاشبهه بالموثوق في الصلاة بنيت القصر ثم نوى الاتمام  
 او صار مقيما **ولو عرف** يقتلوه عينه والفتح اقصه وهو مثال  
 لا يقيد لان المعاري بطلان الصلاة **الامام المسافر** القاصر  
**واستخلف** لم يطلان صلاة برعاقله لانه لا يفي عنه سواء كان قليلا  
 ان كثر الاختلاط به غيره من الفضلات مع قدرته فلا يشق  
 الا احتراز عنه وهذا هو مقتضى كلام الشيخين وجماعة من الامة  
 وقال النووي في البحر فقلعه الشيخ ابو حامد والمجاهل راعى  
 في غاية صاحب المصنف في تاويله نص المختصر وانما الخلاف  
 في الاستخلاف بعز وهذا اختلاف قبيح وجود الامم اكثر المطلق  
 للصلاة فقد صح بان التقليل من الرعاقل لا يبطل وهو موافق  
 ما اقليل يفتق عنه وهو لفرج الرافعي كلف النووي ورجح المعرفين الكثيرين ورجح  
 ما اختاره النووي والرافعي قال الجوزي في كتابه ما ذكره النووي قال البكري وما يتجمل ان في قصر  
 وصوابه بقوله صح انه يعجز الرعاقل غيره من الفضلات تحيا الاطائل تحته النبي والمكتمل  
 من من كانه كما عرفت انه

هذا هو مقتضى كلام الشيخين وجماعة من الامة  
 وقال النووي في البحر فقلعه الشيخ ابو حامد والمجاهل راعى  
 في غاية صاحب المصنف في تاويله نص المختصر وانما الخلاف  
 في الاستخلاف بعز وهذا اختلاف قبيح وجود الامم اكثر المطلق  
 للصلاة فقد صح بان التقليل من الرعاقل لا يبطل وهو موافق  
 ما اقليل يفتق عنه وهو لفرج الرافعي كلف النووي ورجح المعرفين الكثيرين ورجح  
 ما اختاره النووي والرافعي قال الجوزي في كتابه ما ذكره النووي قال البكري وما يتجمل ان في قصر  
 وصوابه بقوله صح انه يعجز الرعاقل غيره من الفضلات تحيا الاطائل تحته النبي والمكتمل  
 من من كانه كما عرفت انه

ومن

ومن ثم يفتق منه وهو يتجمل سبعون ثم لو نوى افراقه عند  
 اجسامهم ما ولد رعاقله او جردته قبل تمام استخلافه قصر  
 كما لو لم يستخلفه هو والمأمورون او استخلفوا قاصرا **وكذا**  
**لوعاد الامام واقتدى به** بلزومه الاتمام لا يقتضيه  
 بتم في جزء من صلاة واحقره بقوله استخلف من غير احو  
 استخلف قاصرا او استخلفه اولم يستخلفوا احو فان قصر  
 يقصرون ولو استخلف المقيم من غير القاصرون قاصرا  
 فلكل حكمه **ولو زمر الامام قريبا فقصرت** بعد ذلك صلاة  
**او صلاة امامه او بان امامه** حدثنا او ما في مناه من كونه  
 ذاتها خفية للمأمور من جهة الصلاة خلق وهو لا يحصل  
 الجماعة مع **ان** لا يفصله وجب عليه الاتمام فامتنع عليه  
 قصره كقائمة الحضر وخرج بقصود صلاته ما لو بان عدم  
 انقطاعها فله قصرها والضابط كما افاده الاذري ان كل  
 ما عرفت بعد وجوب الاتمام فبانه يجب امامه وما لا فلا  
 ولو احرص معتزدا ولم يبق القصر ثم قصرت صلاته لزومه  
 كما في المجموع الاتمام ولو فقد الطهورين فشرع بنيت الاتمام  
 فيها ثم قدر على الطهارة قال المتولي وغيره قصر لان فعله  
 ليس بحقيقة صلاة قال الاذري ولعل ما تاوه نأجمل  
 انها ليست بصلاة شرعية بل تشبهها والمذهب خلافه انتهى  
 والوجه الاول لانها وان كانت صلاة شرعية لم يسقط بها  
 طلب فعلها وانما السقوط حرمة الوقت فقط وكذا يقال في غير هذا  
 يتجمل من لزومه الاعادة بنيت الاتمام ثم اعادها **ولو قصر**  
**بمقتضه مسافرا فنوى** القصر الذي هو ظاهر حال المسافر  
 انه نواه **فكان مقيما** يعني مقيما وان كان مسافرا انتهى حتما  
 اما لو بان بمقتضى مقتضاها انما يعلم بلزومه الاتمام

هذا هو مقتضى كلام الشيخين وجماعة من الامة  
 وقال النووي في البحر فقلعه الشيخ ابو حامد والمجاهل راعى  
 في غاية صاحب المصنف في تاويله نص المختصر وانما الخلاف  
 في الاستخلاف بعز وهذا اختلاف قبيح وجود الامم اكثر المطلق  
 للصلاة فقد صح بان التقليل من الرعاقل لا يبطل وهو موافق  
 ما اقليل يفتق عنه وهو لفرج الرافعي كلف النووي ورجح المعرفين الكثيرين ورجح  
 ما اختاره النووي والرافعي قال الجوزي في كتابه ما ذكره النووي قال البكري وما يتجمل ان في قصر  
 وصوابه بقوله صح انه يعجز الرعاقل غيره من الفضلات تحيا الاطائل تحته النبي والمكتمل  
 من من كانه كما عرفت انه